ملامح رؤية استراتيجية في قضايا الإعاقة والاحتياج الخاص

"السُلّم العُشْري متعدد الأبعاد"

أ.د. عباس علي شلال

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

الأهداف التي نتطلع اليها وفقا للأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة كبيرة وسامية، لكنها في الغالب تصطدم بمعرقلات الواقع والتحديات المتعددة والمتشابكة، والعراق تتكاثر فيه الصعوبات وتلك التحديات التي تواجه كل من يحاول ان يُعّبد بعضاً من الطريق في هذا المضمار، ولأسباب كثيرة، ربما يقف في مقدمتها طبيعة وكمية الوعي والثقافة السائدة لدى المسؤولين المعنيين وصناع القرار بكل طبقاتهم ومستوياتهم من جهة ولدى المجتمع بمعظم شرائحه وفئاته من جهة أخرى تجاه الإعاقة والاحتياج الخاص وقضاياها وواقعها ومستقبلها.

وربما كانت أفضل الحالات والمواقف المعبرة عن نظرة المجتمع ووعيه تلك الأمثلة المعبرة عن الثقافة السائدة لدى الاوساط الرسمية والشعبية في عالمنا العربي وهي النظرة المقتصرة على الشفقة أو العطف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة -وهي نظرة إيجابية في ظاهرها سلبية في مضمونها وتأثيرها- متناسين فيها ان هؤلاء الأشخاص يمتلكون قدرة وقدراً كافياً لأن يشاركوا في الحياة وفي جزئياتها، وأن يكونوا بناة في مضارب العمل اليومي كافة.

الى ما نصبو ؟

ننظر الى قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة الى انها تنحصر نسبيًا في سُلّم عُشري من المراحل والأبعاد، ويضم -كما نعتقد- الأهم والأبرز من متعلقات الإعاقة التي ينبغي التركيز فيها ورسم السياسات في ضوئها، وان وتحديد ملامح أي مشروع أو خدمة تخص تلك القضايا والمتعلقات يفترض أن تنطلق من حيثياتها، لذا ينبغي التوجه الى العمل الشامل متعدد الجهات والأساليب والنشاطات برؤية استراتيجية واضحة الملامح.

ماذا نقترح ؟

نقترح من منطلق الرؤية الاستراتيجية في هذا السياق أن ترسم خطة عمل متكاملة ومُحْكمة تستند الى أهداف عامة وأخرى خاصة قابلة للتحقيق والتقويم، وينبغي أن تكون هذه الخطة شمولية ومتكاملة من حيث عناصر العمل ومنظومة التنسيق وفي مجالات الحياة كافة.

فلا يمكن النهوض بهذا الواقع -واقع الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة- ضمن بعد علمي واحد او مجال عملي واحد، كما يلاحظ في كثير من الأحيان الاهتمام المبالغ فيه في قضايا ومجالات التربية والتعليم دون المجالات الأخرى كالصحة والتمهين والرياضة والفنون والتوظيف ..الخ.

وبما ان الهدف العام هو تنشيط مجالات الحياة كافة وتحسين جودة الواقع فيما يخص محور البحث فينبغي حينئذ أن تشترك جهود الدولة ومؤسساتها والمجتمع وقطاعاته كافة في بلورة مشروع متكامل ومقنن بهذا السياق، فتشترك الوزارات والهيئات الرسمية المعنية بشكل مباشر بالأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة كوزارات الصحة، والتربية، والعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصناعة، والنقل، وهيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة؛ والوزارات والهيئات الساندة، والوزارات الأخرى كافة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وتسهم في هذا المشروع كثير من القطاعات والمؤسسات المجتمعية كالمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الاعاقة والمنظمات الإنسانية الأخرى والجمعيات العلمية والمراكز البحثية، وأيضا بعض النقابات وقادة الرأي والوجهاء والهيئات الدينية والمجالس المحلية.

نقترح..

مشروع السُلّم العُشري ذي الأبعاد الخمسة والذي يضم عشرة محاور (مراحل) تستهدف انعاش قضايا الإعاقة وتنشيط الأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل بـ "الكشف، والتشخيص، والتقبل، والرعاية، والتأهيل، والتدريب، والتعليم، والتمكين، والتسكين، والمشاركة"، على أن تكون تلك المحاور مرتبطة وذات علاقة استراتيجية بخمسة أبعاد ووجوه هي "الوعي، والتشريعات، والمساواة، والتيسير والتخطيط"، لأننا ننظر الى قضايا الإعاقة ككل متكامل لا يمكن الشروع في معالجتها وإزالة التحديات من طريقها فضلا عن تحسينها وتطويرها ما لم تكن بنظرة شمولية واعية لجميع العناصر والمجالات.

ويستند المشروع بالدرجة الأساس الى أبعاد خمسة تستهدف بشكل تفصيلي **الوعي والثقافة** المجتمعية والمؤسسية في قبول الإعاقة والاعتراف المطلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص، ثم التوجه نحو استحداث **تشريعات** لازمة تسهم في زيادة ذلك الوعي وتحقيق تلك الحقوق، من خلال تحقيق مبدأ **المساواة** وخلق الموارد **والتيسير**، استنادا الى الرؤية المستقبلية **والتخطيط الاستراتيجي**.

- الوعي والثقافة المجتمعية والمؤسسية
- التشريعات القانونية
- اتاحة الفرص وإمكانية الوصول
- توافر الموارد والتدابير التيسيرية
- التخطيط الاستراتيجي

ما الأبعاد الخمسة الرئيسة؟

أولا: الوعي والثقافة المجتمعية والمؤسسية..

نجاح أي مشروع انساني يستند في خطواته الأولى الى المجتمع، والى ايمانه بهذا المشروع وبأهدافه، ثم يستند الى وعي هذا المجتمع والى ثقافته وتفاعله، فالمجتمع هو أداة التحريك الأولى لكل عناصر المشروع وبيده زمام المبادرة فضلا عن قيادته في التوجيه وفي الديمومة والاستمرار.

إذ ينبغي على المجتمع أن يكون مؤمناً ومستعداً لقبول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن منظومته الاسرية والاجتماعية، وأن يعي أن لا مجتمع انساني يخلوا من أولئك الأشخاص الذين يفكرون بطريقة مختلفة، وأولئك الأشخاص الذين لديهم أجسادا مختلفة، وبعض ممن لهم أنماط حياة مختلفة.

وهذا الايمان والاستعداد والوعي يلاحظ غالبا لدى الشعوب ذات الإرث الحضاري الكبير والتي تستند اليه في بناء حاضرها ومستقبل أبنائها، والتي تعمل لتحقيق تطلعاته وفقا للعلم ومتبنياته الواقعية، فهي تحاول أن تستفيد من كل فرد من أفرادها ومن كل مورد من مواردهم واستثمار طاقاتهم.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

فينبغي على مجتمعاتنا أن تدرك ما عليها من أدوار تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تبادر الى مشاركة فاعلة في كل ما تستطيع وما يطلب منها في تحقيق تنمية شاملة لكل أبنائها وفي كل مجالات الحياة، وأن لا تلقي المسؤولية والمشاركة الهادفة والفاعلة على أُسر الأشخاص ذوي الإعاقة أو العاملين معهم فقط.

ونقترح اشراك المجتمع بكل شرائحه وطبقاته ومسؤولياته في أي مشروع او نشاط او برنامج يرسم باتجاه خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة انطلاقا من الخطوة الأولى باتجاه الكشف والتشخيص مرورا بالتقبل والرعاية والتدريب وصولا الى المشاركة المطلقة في ميادين الحياة كافة، ونعتقد ان أي نجاح بهذا الخصوص لن يكتب ولا يكون الا باشراك المجتمع عموما والأسرة منه على نحو الخصوص.

كما نعتقد ان **اشراك المجتمع في خدمة قضايا الإعاقة والاحتياج الخاص خير وسيلة وأفضل أسلوب لرفع الوعي ودعم ثقافتهم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة** سواء لدى الشرائح المجتمعية او حتى المؤسسات والقائمين عليها، فالاشتراك ولعب الدور يعبد الطريق ويخفف الجهود لنشر الثقافة والوعي بهذا الخصوص.

ثانياً: التشريعات القانونية..

تغيب في بلداننا العربية ومنها العراق كثير من التشريعات الداعمة لقضايا الإعاقة والحافظة لحقوقهم والتي ترسم الطريق لرعايتهم وتعليمهم فضلا عن تمكينهم وتحقيق المساواة والمشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المتنوعة.

فعند المراجعة والمسح البسيط للتشريعات العامة او تلك الخاصة بالوزارات والمؤسسات نجد فقراً واضحاً او ارباكاً وتقادماً في القوانين والتعليمات اللازمة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في كل ما يتعلق بهم، سواء كان على مستوى الرعاية ام التدريب والتعليم ام على مستوى خلق التدابير وتحقيق الوصول، والمساواة وصولا الى المشاركة المطلقة.

فينبغي على المؤسسة التشريعية إعادة النظر في كل القوانين الصادرة ذات العلاقة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص، والمبادرة الى تحديث ما توافر وتقادم منها، ثم الشروع بإقرار القوانين الغائبة عن كل مجال من مجالات حياتهم وحسب الأولويات والاهمية والشمول، ثم الايعاز الى كل الوزارات والمؤسسات الرسمية الى مراجعة الأنظمة والتعليمات الصادرة واجراء عمليات التعديل والتحديث اللازمة لها.

ونقترح أن تكون كل العمليات والخطوات والإجراءات الخاصة بالتشريعات والانظمة والقوانين بالتنسيق مع الذوات الاكاديميين والمعنيين وذوي الخبرة والعلاقة المباشرة فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ثالثاً: اتاحة الفرص وإمكانية الوصول..

تحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز والكرامة بين الناس على اختلاف طبقاتهم وشرائحهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم الى خطوات عدة تبدأ بخلق الفرص في كل ميادين الحياة حتى يحاول كل منا ويبذل ما في وسعه من اجل القيام بواجباته تجاه نفسه وتجاه الآخرين والمجتمع والمؤسسة والدولة وكل ما يحيط به، وينبغي أن تبدأ المساواة بتحقيق جميع الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تبدأ كخطوة أولى من خلال **المنظور** "ما النظرة التي يرى من خلالها القانون وصناع القرار والمجتمع والمؤسسات الى الأشخاص ذوي الإعاقة"، **والمفاهيم** "ما

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

الاستخدامات اللغوية والعلمية والرسمية المستخدمة للتعريف بذوي الإعاقة ولتوصيفهم وتصنيفهم والتعامل معهم".

وامكانية الوصول وتحقيق هذا المبدأ وهذا الحق يتمثل في تذليل كل التحديات والمعوقات المجتمعية أمام الأشخاص ذوي الإعاقة بمعنى منح ذوي الاحتياجات الخاصة القدرة على الوصول الى كل ما يستهدفون الوصول اليه في طموحاتهم وتطلعاتهم وحركتهم ومقاصدهم كالوصول الى رياض الأطفال والمدارس والجامعات والمستشفيات والمطارات والشوارع والساحات العامة والمباني أو المساحات المستخدمة عادة من قبل الجمهور، والفنادق ومراكز المؤتمرات والمكاتب الطبية وغيرها، وأيضا المسارح والملاعب الرياضية والمواقع التاريخية والمعالم السياحية وغيرها، أي منح الأشخاص ذوي الإعاقة القدرة للوصول الى كل ما يصبون اليه بيسر ودون تكلف او معاناة.

رابعاً: توافر الموارد والتدابير التيسيرية..

يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة فضلا عن الذوات العاملين معهم في مختلف قطاعات الحياة الى موارد ملاءمة لاستعداداتهم وقدراتهم، واختلافهم الموجود فعلا، واذا لم تتحقق ولم تتوافر تلك الموارد فلا يمكن أن ينجح هؤلاء الأشخاص في تحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم، لذا يتعين على الدول والمؤسسات المعنية الالتزام بتوفير الدعم اللازم لتسهيل القيام بالأنشطة اللازمة والفاعلة في تحسين فاعلية الأشخاص ذوي الإعاقة وفي تمكينهم، بما في ذلك توفير الترتيبات التيسيرية المناسبة والأدوات المناسبة لاحتياجاتهم وتدابير الدعم الفردية، وعلى سبيل المثال فإننا نحتاج في ميدان التربية والتعليم الى توفير وتوظيف معلمين مؤهلين ومدربين لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس وفي مختلف الاختصاصات دون الحاجة الى إيجاد مدرسة او صف معزولين، كما ان المعلم يحتاج الى توافر تلك الإمكانات المادية للعمل في بيئة تعليمة خلاقة وفقا للحاجة الفعلية للتلاميذ عموما بما فيهم التلاميذ ذوي الإعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة.

كما ينبغي على الدولة تيسير حركة المواطنين ذوي الإعاقة في الشارع وفي المدرسة وفي ميدان الرياضة وسائر مجالات الحياة من خلال توفير الموارد اللازمة لذلك، بعد استشارتهم واستشارة العاملين معهم وذوي الخبرة والتخصص في هذا المجال.

خامسا: التخطيط الاستراتيجي..

الرؤية المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي مهمة جدا لكل قطاعات الحياة للدول وللمجتمع وللمؤسسات وحتى الأفراد، وتزداد أهميته عند التعامل مع الظروف والمتغيرات والنشاطات ذات التحديات الكبيرة كما هو الحال عند رسم سياسة عامة لمستقبل الأجيال من الأشخاص ذوي الإعاقة، والتخطيط الاستراتيجي مفهوم عام يشير الى عملية منظمة ومقننة ومخطط لخطواتها واجراءاتها بأسلوب علمي وفقا لتوقيتات ومديات زمنية ثابتة نسبيا بعد تحديد اتجاهها وابعاداها وحدودها، واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لمتابعة تنفيذ فقراته ثم تقويم ذلك موضوعيا.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

والقصد من وراء هذا التخطيط الإجابة على أسئلة رئيسة منها ما أهدافنا ؟ وماذا ينبغي أن نفعل؟ وكيف ننفذ ؟ والى اين نحن ذاهبون بأفعالنا تلك ؟ وما الوقت اللازم للتنفيذ ؟ ومن يشاركنا في نشاطاتنا؟ وما الموارد المادية والمالية اللازمة ؟ ...وغيرها من الأسئلة المهمة الأساسية والثانوية، آخذين بالحسبان الرؤية المستقبلية لنشاطنا ومهمتنا وعلاقات التكامل والارتباط بين جميع جوانب وعناصر هذه المهمة.

لذا نقترح طرح مشروع وطني متكامل تشارك فيه الدولة بكل قطاعاتها ومنظماتها وادواتها بدءا بالقاعدة الجماهيرية والشعبية ممثلة بمنظماتها وفعالياتها المجتمعية مرورا بالحكومة ومجلسي النواب والقضاء ورئاسة الجمهورية مرورا بالمؤسسات الرسمية والحكومية كافة، ومشاركة المرجعيات والأوقاف الدينية ومؤسساتهما، والجمعيات والمراكز العلمية ومساندة المنظمات الدولية المعنية.

ما المحاور العشرة الرئيسة؟

نقترح أن يتضمن المشروع وكذلك يركز على قضايا وموضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة عبر المراحل والمتطلبات، والمحاور العشرة الآتية:

المحور الأول: الكشف المبكر.. يعد الكشف المبكر الخطوة الأولى والأساس في التعرف على وجود الإعاقة ولا يشترط بأن تكون طبية او حتى شاملة، ويمكن أن تكون خطوة عفوية وغير مقصودة تؤدى من قبل أولياء الأمور او المعلمين، ولكن الشيء الأهم فيها هو التدريب اللازم لكل مسؤول او ذي علاقة كرب الأسرة أو أولياء الأمور عموماً والمعلمين والعاملين في المراكز الصحية ذات العلاقة بالشؤون المدرسية والرعاية الأولية.

المحور الثاني: التشخيص.. يشير الى إطلاق فئة تصنيفية على الفرد، بمعنى وصف العجز والاعاقة وتحديد الفئة التي ينتمي إليها الشخص مع وصف الإجراءات الأخرى، والمهمة هنا تستدعي توافر التشخيص متعدد الأوجه والعناصر والجهات، أي الاستناد الى أدوات تشخيص شمولية والى فريق متنوع التخصصات والمهمات.

المحور الثالث: التقبل.. يشير التقبل الى كون الشخص والمجتمع راضيا تماما عن الإعاقة ووضع الشخص الحالي كما هو، وأن يتم قبول سماته وخصائصه كافة على حد سواء دون الرغبة في تغييرها لأي سبب كان؛ كما انه يتمثل بالاعتراف والتعايش الايجابيين من قبل الشخص ذي الإعاقة، وكذلك القبول الأسري والمجتمعي والمؤسسي بوجود الإعاقة ومسايرتها من خلال تخفيف آثارها السلبية والإفادة من نقاط القوة المتوافرة حتما..

المحور الرابع: الرعاية.. تشير الى الدعم الشامل ومنه النفسي والاجتماعي والصحي والمادي، وتمثل نسق من الخدمات متعددة الابعاد مصمم من أجل تقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة المُرضية، أيضا مساعدتهم على تكوين علاقات سليمة، وعلى تقوية أو تنمية قدراتهم بما يحقق نوعا من التناغم بين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات.

المحور الخامس: التأهيل.. استعادة الأشخاص ذوي الإعاقة لأقصى ما تسمح به قدراتهم في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية، ويمثل استحداث التكيف والتوافق والنظرة للذات والحياة؛ اما بمعناه الشمولي فيشير الى تنمية وتطوير قدرات الشخص ذي الاعاقة لكي يكون مستقلاً ومنتجاً ومتكيفاً، كما يتضمن مساعدة الشخص على تخطي الآثار السلبية التي تخلفها الإعاقة والعجز، ويتمثل بالجهود التي تبذل خلال مدة محدودة نحو هدف محدد لتمكين الشخص واسرته من التغلب على الآثار الناجمة عن العجز

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

واكتساب أو استعادة دوره في الحياة معتمداً على نفسه والوصول به الى أفضل مستوى وظيفي عقلي أو جسماني أو اجتماعي .

المحور السادس: التدريب.. عملية تهدف بشكل أساس الى اكساب واكتساب الخبرات والمعارف التي يحتاجها الشخص والحصول على المعلومات والبيانات التي تنقصه، والمهارات اللازمة والأنماط السلوكية للحياة والتعايش والعمل، فضلا عن العادات اللازمة والضرورية لزيادة معدل التوافق والكفاءة، وهو مفهوم مركب يتكون من عدة عناصر، فيعني تغييرا الى الافضل أو تطويرا في معلومات الفرد وافكاره ومهاراته وسائر سلوكاته وذلك بهدف إعداد الفرد إعدادا جيدا لمواجهة متطلبات الوظائف الحالية، وتنمية جميع مهاراته كاللغوية والحركية والفنية والذهنية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية وتحقيق النجاح، وتكون الحاجة اليه ماسة وضرورية مع الأشخاص ذوي الاعاقة غير القادرين على التعلم والتعليم.

المحور السابع: التعليم.. يُشير اجمالا الى عملية منظمة تهدف الى اكساب واكتساب الأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة، ويتضمن بالدرجة الاساس نقل المعلومات بشكل منسق للمتعلم، كما يتمثل بالمعلومات، والمعارف، والخبرات، والمهارات التي يتم اكتسابها من قِبَل المُتعلم بطرائق معينة، وهو تصميم يساعد الفرد المُتعلم على إحداث التغيير الذي يرغب فيه من خلال تعلمه، والحاجة ماسة لجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على التعلم والتعليم سواء ما كان منه ضمن المؤسسات التربوية والتعليمية النظامية والرسمية او الأخرى غير ذلك.

المحور الثامن: التمكين.. يتمثل بقدرة الأفراد والجماعات على السيطرة على ظروفهم وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، والعملية التي من خلالها -فرديا وجماعيا- يكونون قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم، كما انه يمثل زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات الى الإجراءات والنتائج المطلوبة التي تسهم في تكوين الأصول الفردية والجماعية، وتحسين كفاءة ونزاهة السياق التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم استخدام هذه الأصول؛ ويشير الى تدابير ترمي إلى زيادة درجة الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لدى الناس والمجتمعات المحلية لتمكينهم من تمثيل مصالحهم بطريقة مسؤولة ومحددة ذاتيا، وذلك بناء على سلطتهم الخاصة، ويشير إلى عملية التمكين الذاتي والدعم المهني من الناس لا سيما منهم الأشخاص ذوي الاعاقة، والتي تمكنهم من التغلب على شعورهم بالعجز، وعدم وجود نفوذ، وادراك وإدارة الموارد الخاصة.

المحور التاسع: التسكين.. يشير بمعناه العام الى عملية يتم فيها وضع الموظف بالوظيفة المناسبة لمؤهلاته ومهاراته وقدراته وسماته الشخصية وخبرته؛ بمعنى وضع الشخص بالعمل والوظيفة التي تتلاءم وتتفق مع خصائصه المميزة له ومؤهلاته ومستوى خبرته، لذا فان الفروق الفردية بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وكذلك بينهم وبين الأشخاص الآخرين تحتم تقنين معايير الاختيار والعمل والتوظيف وهي حتمية لغرض الإنجاز والعمل ورفع منسوب الأداء.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

المحور العاشر: المشاركة.. تشير الى الاستخدام المشترك والفاعل للحياة والتقاسم العادل للموارد والأدوار تبعا للخصائص والمؤهلات دون تمييز او اقصاء لأي سبب كان، كما انها تمثل فعل الانخراط بفاعلية في أي نوع من النشاطات السياسية او الإدارية وفي صنع القرار فضلا عن جميع أنواع الأنشطة الاجتماعية سواء كانت داخل مجتمع المواطن أم خارجه، وسواء كانت تؤدى بشكل فردي أم جماعي.

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة